

رغم شبخ هجمات باريس

خسر تنظيم "الدولة الإسلامية" حرب الأفكار

تغذي الهجمات الإرهابية التي أُلّت بباريس

الروايات الكاذبة والتي تقول بأن تنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق والشام

«داعش» / «الدولة الإسلامية» جذب بطريقة أو

بأخرى أتباعاً بأعداد هائلة في صفوف العرب.

ديفيد بولوك
معهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية

وفي الواقع، فإن العكس صحيح، فالأغلبية الساحقة، أي حوالي ٩٥ في المائة، من الجماهير العربية الرئيسية تنظر إلى تنظيم «الدولة الإسلامية» نظرة سلبية. في حين أن ٢ إلى ٤ في المائة فقط من السكان في مصر أو المملكة العربية السعودية أو الأردن أو الكويت يرون هذا التنظيم من خلال نظرة «إيجابية إلى حد ما».

هذه ليست بالتغيرات، بل هي بيانات فعلية ملموسة تستند إلى استطلاعات رأي علمية. وقد قُدمت بتنظيم هذه الاستطلاعات وريعتها في تلك البلدان الأربعة بين آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر من هذا العام. وقد أجراها أحد مستطلي الآراء الراديين المستقلين، وغير السياسيين على الإطلاق، المختصين في مجال استطلاعات الرأي الإقليميه التجريبية، والذي لا يمكن الكشف عن هويته خوفاً من الانتقام منه. وقد استخدم كل استطلاع رأي مقابلات شخصية مع عينة تمثيلية محتملة على الصعيد الوطني



الجزء في تشمل ١٠٠٠ مواطن من البالغين. وهذه النتائج تؤكد شعبية تنظيم «داعش» الضئيلة المسجلة في أول استطلاع للرأي من هذا النوع، قبل عام تقريباً بالضببط. كما أظهر ذلك الاستطلاع نسب تأييد للتنظيم منخفضة للغاية، تحت العشرة في المائة، في بلدان آخرين: الإمارات العربية المتحدة ولبنان. أما في الأردن، حيث لقي تنظيم «الدولة الإسلامية» نسبة تأييد "مرتفعة" نسبياً بلغت ٨ في المائة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، فقد انخفضت هذه النسبة أكثر لتصل حالياً إلى ٤ في المائة فقط. وبالتالي، فإن الأدلة في هذه المرحلة مقنعة تماماً، وهو أن تنظيم «داعش» لا يتمتع سوى بقاعدة ضئيلة من الدعم في جزء كبير من العالم العربي.

ويقينا، أنه يمكن لمجموعة، حتى ولو صغيرة، أن تلحق أضراراً جسيمة. لكن تنظيم «الدولة الإسلامية» ليس بالحركة الشعبية الكبيرة. فخلال العام الماضي، وكما تظهر هذه الاستطلاعات، كانت شعبية

التنظيم المتدنية أصلاً بين الجماهير العربية الرئيسية تقلص ولا ترفع. وبالرغم من تماسك تلك الأرقام، إلا أنها لا تعني أن هذه الجماهير العربية الرئيسية، التي غالبيتها من السنة، ترفض جميع المنظمات الأصولية. إذ إن جماعة «الإخوان المسلمين» على سبيل المثال لا تزال تلقى تقييمات إيجابية تتراوح ما بين ربع إلى ثلث الجمهور في كل بلد من البلدان الأربعة التي شملها الاستطلاع في الآونة الأخيرة، حتى في الدول التي حظرتها. وتعرّض تلك الآراء

المثيرة للجدل مصدر أجنبية هذه النتائج التي تؤكد على ضعف تأييد الرأي العام العربي لتنظيم «داعش». كما أن الرفض شبه العالمي للتنظيم لا يعني أن هذه الجماهير العربية تود أن تشهد "اصلاً" دينياً في الإسلام. ورداً على السؤال حول ما إذا كان "تفسير الإسلام بطريقة أكثر اعتدالاً وتسامحاً أو حدثاً" فكرة جيدة أو لا، أجاب خمس المستطلعين إيجابياً في مصر والمملكة العربية السعودية والأردن والكويت. ومع ذلك فإن تنظيم «الدولة الإسلامية» متطرف جداً ورجعي لدرجة أنه يصد حتى الأغلبية المسلمة المحافظة في جميع البلدان الأربعة.

كيف يمول إرهابيو تنظيم "الدولة الإسلامية" هجماتهم؟

في أعقاب اجتماعهم في تركيا بعد مرور يومين فقط من وقوع

الهجمات الإرهابية المروعة في باريس، أصدر قادة دول "مجموعة العشرين" بياناً أدانوا فيه الهجمات الأخيرة التي شنّها تنظيم

«الدولة الإسلامية في العراق والشام» («داعش»)/ «الدولة الإسلامية» وأعادوا تأكيد التزامهم بمحاربة الإرهاب. وعلى وجه

الخصوص، أعادت مجموعة البلدان الصناعية تأكيد التزامها بـ

«التصدي لقنوات تمويل الإرهاب». ويطرح هذا الموضوع السؤال

التالي: كيف يمول تنظيم «الدولة الإسلامية» عملياته الدولية؟

ماثيو ليفيت

معهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية

جندياً كندياً قبل هجومه على البرلمان الكندي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، عمل في أحد حقول النفط في مقاطعة ألبرتا من أجل جمع الأموال لمحاولة السفر إلى سوريا. وتتمتع الجرائم الصغيرة بإمكانية تأمين أموال كافية لشحن هجوم محلي أو السفر إلى منطقة القتال كذلك. وهناك أيضاً حالة القننى البالغ من العمر ١٥ عاماً في مونتريال الذي سطا على متجر ويحوزته سكن وتمكن من سرقة ٢٢٠٠ دولار لدفع ثمن تذكرة الطائرة بعد اكتشافه إلا أن والد المراهق قام بتسليمه إلى الشرطة بعد اكتشافه لثمان في حقيبة ابنه. كما هناك الرجال الأربعة الذين اعتقلوا في شباط/ فبراير في بروكلين - نيويورك، لمحاولتهم الانضمام إلى تنظيم «الدولة الإسلامية». وقد تم توفير قسم من الأموال من قبل مناصر بيدر أكشاك لبيع الأدوات المطبخية والموهات الخلوية في مركز تجاري. ووفقاً لائحة الاتهام، تبلغ كلفة التذكرة ذهاباً وإياباً إلى اسطنبول ٥٩٨ دولار فقط. وقد توقع أحد المتهمين أنه «ليس بحاجة إلى اصطحاب أكثر من ٤٠٠ دولار للسفر إلى سوريا لأنه سوف لن يشعر بأي قلق [إلا في] أراضى تنظيم «الدولة الإسلامية». أما في بريطانيا، فقد سجنّت وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لشرطة لندن عدّة حالات مؤل فيها الجهاديون أنفسهم من خلال مساعدات الرعاية الاجتماعية التي تمولها الدولة. وفي الآونة الأخيرة استخدم يحيى رشيد أموال قروضه الدراسية ومنحه التعليمية لتنظيم تكليف سفره وسفر أربعة أصدقائه آخرين من أجل الانضمام إلى تنظيم «الدولة الإسلامية» في سوريا عبر المغرب وتركيا. أما في الولايات المتحدة، فوفقاً لـ «مكتب التحقيق الفيدرالي» قام كريستوفر كورنيل، المتهم بالتخطيط لتفجير قنصل أنبوبية في مبنى الكابيتول الأمريكي وإطلاق النار على الناس أثناء هروبه، بـ «إسناد المأل»، بكل بساطة، لتنفيذ هجماته. وفي العديد من الحالات، من بينها إطلاق النار في كندا، أدى إيجاب سفر الأفراد إلى سوريا إلى التحوّل لارتكاب هجمات قاتلة في بلد الإقامة، مما أعاد بسهولة تحويل أموال السفر نحو القيام بأعمال إرهابية محلية.

وفي حين أن الحكومة والإنفاق على الأسلحة التي يقوم بها تنظيم «داعش» في سوريا والعراق يتطلب مصاريف عالية، فإن تنفيذ هجوم في الغرب غير مرتفع الكلفة. فلنأخذ مثلاً الهجمات التي وقعت في كانون الثاني/ يناير

يتم تمويل تنظيم «داعش» بشكل رئيسي عبر مجموعة واسعة من النشاطات الإجرامية، الكبيرة والصغيرة، التي تتركز في أجزاء من سوريا والعراق الخاضعة لسيطرة الجماعة. ويقوم تنظيم «الدولة الإسلامية» بسرقة المواشي، وبيع جوازات سفر المحاربين الأجانب، وفرض الضرائب على الأقباط والمزارعين وسائقي الشاحنات، وإدارة عمليات استزاد متمرسة، وخطف المدنيين للحصول على أموال الفدية، ونهب الآثار، بالإضافة إلى مليون دولار أمريكي شهرياً من مبيعات النفط غير المشروعة فقط. إنّ هذا المصدر تدعم بشكل رئيسي مؤسسات التنظيم المكلفة ببناء الدولة وتمويل المعارك على أراضيه، بدءاً من دفع رواتب المعلمين وجمع القمامة وصولاً إلى رشوة قادة العشائر ودفع رواتب

المقاتلين. ومع ذلك، هناك نموذج تمويل ذاتي ابتكاري تم بموجبه تشجيع مجنّدي تنظيم «داعش» وداعميه حول العالم على اتباعه لتمويل رحلاتهم إلى الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم «الدولة الإسلامية»، أو، كما يحتمل، تمويل هجماتهم في الغرب. وفي حين من السابق لأوانه بيان - بأي قدر من اليقين - الكيفية التي تم بموجبها تمويل هجمات باريس، إلا أنه من المرجح أنه قد تم تمويلها، كلياً أو جزئياً، من خلال نشاطات إجرامية محلية - أو قانونية كاستخدام إجازات الدولة الاجتماعية أو أخذ قرض ما، وليس مثل من المصيرين مفاجئاً، إذ تتعبف السلطات استخدام مثل هذه الخطة لتمويل القيام بهجمات، من قبل مقاتلين إرهابيين أجانب محتلمين يسعون إلى الانضمام إلى تنظيم «داعش». وبالغفل، ففي وقت سابق من هذا العام، حدث تقرير «فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية» (فانينشيل كفنن تاساك فورس) «عدة تدفقات محتملة للإيرادات لمقاتلين إرهابيين أجانب محتلمين، شملت السرعة والاتجار بالمخدرات، ومختلف مدفوعات الخدمات الاجتماعية، والقروض غير المدوّدة. كما قام بعض المخططين المحتملين أو المسافرين بشغل أعمال قصيرة الأمد لجمع الأموال اللازمة، في حين اعتمد آخرون، بكل بساطة، على مخزّناتهم أو على حسابات القروض الطلابية.

لنتناول بعض الأمثلة. إن مايكل زيهاف ييبو، الذي قتل

في بزييس على مجلّة «شارلي إبدو»، وعلى شرطي، ويقال يهودية. فقد ادّعى أميدي كويليالي أنه ساعد الأخوين كوشي في «مشروعهما» من خلال منحهما «بضعة ألف يورو» لكي يتمكنّا من شراء ماكلنا بحاجة إليه». وذكرت بعض التقارير أنّ الأخوين كوشي قد حصلوا على ٢٠ ألف دولار من «تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية»، لكن قائف القنصل الذي تدفعه الصواريخ (آر بي جي) وبنادق الكلاشنكوف الأوتوماتيكية التي استخدمها الأخوان كوشي قد كلفتها أقل من ٦٠٠٠ دولار. كما أن بعض التقارير قد أفادت أيضاً أنّ كويليالي نفسه قد استخدم قائمة دخل زائفة للحصول على قرض بقيمة ٦٠٠٠ يورو لتمويل عملية شراء الأسلحة للقيام بهجمات. وفي حين أعلن «تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية» مسؤوليته عن هجوم الأخوين كوشي، إلا أنّ كويليالي ربط نفسه بتنظيم «الدولة الإسلامية» وهناك مصدر تمويّل آخر محتمل متوقّف للإرهابيين في الغرب - تقليدي في طبيعته ويتمدّل بـ: استغلال الأعمال الخيرية، ففي ضوء الأزمة الإنسانية الكارثية في سوريا والعراق، حذرت «فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية» في وقت سابق من هذا العام من أنّه «يجب أن يُعترف باحتمال استغلال الجمعيات الخيرية من قبل تنظيم «الدولة الإسلامية» أو المرتبطين به، بشكل مباشر أو غير مباشر، لجمع الأموال أو تمويل النشاطات». وخلال العام الماضي، اتخذت الدول الأوروبية إجراءات بحق العديد من الجمعيات الخيرية نظراً لوجود شكوك حول تمويلها للإرهاب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر المنصرم، أغضت السلطات الفرنسية جمعية «لؤلؤة الأمن» الخيرية التي ادّعت بأنها تقوم بـ «تعزيز صحة الأطفال الصغار السوريين والفلسطينيين المرضى وتعليمهم، ملقبة القرض على شخصين بتهمة تمويل الإرهاب، ووفقاً للمحققين، في حينما كانت جمعية «لؤلؤة الأمن» توصل الطعام والإمدادات الطبية، كانت الجماعة تستمدّخ هذه التوزيعات أيضاً كواجهة لتحويل أموال خفية إلى جماعات جهادية كانت لها روابط بـ «جبهة النصرة». وفي الوقت نفسه، كانت حوالي ١٢ جمعية خيرية أخرى تحسّت المراقبة، بعضها لوجود شكوك بارتباطها بتنظيم «الدولة الإسلامية». وحتى اليوم، ارتبطت هذه الحالات بجمع الأموال لنشاطات إرهابية في سوريا والعراق، إلا أنّ احتمال اختلاس مبلغ صغيرة لسفر الإرهابيين أو تنفيذ عمليات [مسجلة] قد ألقق السلطات.

وهناك وسيلة واحدة أخرى قد يكون قدّمتم من خلالها تمويل، كلياً أو جزئياً، هجمات تلك التي وقعت في باريس، وذلك بـ أموال من تنظيم «الدولة الإسلامية» نفسه. وخلافاً للهجمات السابقة التي كانت بمعظمها مؤامرات فردية مستوحاة من تنظيم «داعش»، كانت هجمات باريس عمليات إدارية خارجية خُطّ لها خارج فرنسا كجزء مما وصفه مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية جون بيرنان بـ «إجادة عمليات خارجية» لتنظيم «الدولة الإسلامية». وتتشير بعض التقارير أنّ مسؤول كبير في تنظيم «داعش» يدور هذد الأجنحة وهو أبو محمد العدناني، الذي يبدو أنّ رسالته المسجّلة الداعية إلى شنّ هجمات في الغرب ترتبط بالنشاطات العملية المتزايدة لعناصر فاعلة في تنظيم «الدولة الإسلامية» في أوروبا، وفي أواخر العام الماضي، مع بدء المحاربين الإرهابيين الأوروبيين الأجانب المرتبطين بـ تنظيم «داعش» بالتقاطر عائدون إلى وطنهم في أوروبا. وبعضهم، على ما يُعتقد الآن، من أجل تنفيذ هجمات - أصدر العدناني هذا التوجيه إلى أتباع تنظيم «الدولة الإسلامية» «إذا استطعت قتل كافر أمريكي

أو أوروبي، لا سيّما لو كان فرنسياً حاداً وقذراً، فعندئذ اعتمد على الله واقتله بأي طريقة أو وسيلة كنت». ووفقاً لقااض سابق لمكافحة الإرهاب - الفرنسي جان لوي برو غير، من شبه المؤكّد أنّ عبد الحميد أباعود، الرئيس المزعوم للشبكة المسؤولة عن هجمات باريس ومؤامرات عديدة سابقة، كان على اتصال بمسؤولين كبار في تنظيم «الدولة الإسلامية» حول مخططات كهذه.

وإذا أراد قادة تنظيم «داعش» إرسال أموال من مخصصات الحرب لتمويل عمليات في الخارج، هناك العديد من الطرق التي يستطيعون اعتمادها حتى وإن كان تنظيم «الدولة الإسلامية» مقطوعاً بشكل كبير عن النظام المالي الرسمي. فد «البنك المركزي العراقي» على سبيل المثال، أصدر تعليمات إلى المؤسسات المالية بمنع التحويلات البرقية من مصارف تقع في مناطق يسيطر عليها تنظيم «داعش». كما أنّ المصارف الدولية التي تمتلك فروعاً لها في هذه المناطق قد نقلت موظفيها إلى أماكن أخرى. ولكن هناك طرقاً أخرى يستطيع تنظيم «الدولة الإسلامية» إرسال الأموال من خلالها إذا اختار القيام بذلك، خارج إطار المحاربين الإرهابيين الأجانب العائدين الحاملين معهم مبلغ مالية صغيرة إلى أوروبا. أولاً، على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية، لا يزال المسؤولون قلقين من أنّ نظام الأسد في سوريا لم يضع أي قيود على المصارف التي تقع في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم «داعش». وحتى في العراق، تحذّر «فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية» من أن بعض الفروع في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم «الدولة الإسلامية» قد تحافظ على روابط مع النظام المالي الدولي. وعلى الرغم من أنّ العديد من المؤسسات الدولية قد قطعت روابطها مع هذا النظام، وجدت «فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية» أنّ هذه الأخيرة لا يزال بإمكانها التواصل مع بعض السلطات التي لم تتم تسويتها.

وقد انخرط تنظيم «داعش» أيضاً في مجال الخدمات المصرفية المستقرة، وفي الوصول إلى المصارف التي لها روابط مع النظام المالي الدولي خارج المناطق التي يسيطر عليها. فقد أفاد مسؤولون هولنديون أنّ المحاربين الإرهابيين الأجانب الذين وصلوا إلى سوريا أو العراق

ملخص

إنّ تعبّ أثر الأموال بعد الفعل قد يكون أداة حقيقية واستخباراتية فعّالة للغاية للكشف عن شبكات خفية، ورموز عناصر أخرى، ومنع الهجمات المتابعة، إلا أنّ الأداة الاستخباراتية المالية ليست الدواء الشافي. ففي نهاية المطاف، من السهل الحصول على مثل هذه المبالغ المالية الصغيرة، وبإمكانها تسهيل الهجمات الناجحة بصورة مؤلّة.